دعم المشروعات الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية تبسة خلال الفترة 2000 – 2017

Support for agricultural projects and their role in achieving local development in Algeria: Case of Tebessa province during [2000 - 2017]

محمد بوهلال[1] ، الطيب الوافي[2] *

[1] مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي. تبسة (الجزائر)

[2] مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي. تبسة (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2019/06/13؛ **تاريخ المراجعة** : 2019/09/28 ؛ **تاريخ القبول** : 2019/10/23

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الآليات التي اعتمدت عليها الجزائر من أجل دعم المشروعات الفلاحية لتحقيق التنمية المحلية، وكحالة تطبيقية تم دراسة حالة ولاية تبسة، وتم استخدام المنهج الوصفي من أجل وصف عناصر البحث، كما تم استخدام المنهج التحليلي لأجل تحليل مختلف أشكال الدعم التي تضمنتها السياسة الزراعية في الجزائر لتمويل المشروعات الفلاحية ومدى تحقيقها للتنمية المحلية، من خلال الإحصائيات المتاحة حول القطاع الفلاحي في ولاية تبسة، وتم التوصل إلى أن الجزائر عملت على توفير العديد من الهياكل والبرامج الداعمة للقطاع الفلاحي، منها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي، وهذا ما تعكسه إحصائيات القطاع الفلاحي في ولاية تبسة، حيث توضح بأن الدعم الفلاحي في تزايد مستمر وبحجم معتبر سنويا، كان كفيلا بتحقيق نموا إيجابيا، إلا أن النتائج المحققة لا ترقى لحجم الأهداف المرجوة ألا وهي تحقيق التنمية المحلية.

الكلمات المفتاح: تنمية محلية ؛ مشروعات فلاحية ؛ دعم فلاحي ؛ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

تصنيف JEL : Q10 ؛ Q18 ؛ R00 ؛ O20.

Abstract: This study aims to identify the mechanisms on which Algeria has relied to support agricultural projects to achieve local development. As an applied study, the province of Tebessa was studied as a case study, using the descriptive method to describe the elements of research. The analytical approach was also used to analyze the different forms of support for Algerian agricultural policy to finance agricultural projects and the extent of their achievement of local development, through the available statistics on the agricultural sector in Tebessa province. This study concluded that Algeria has made a great effort to provide many structures and programs supporting the agricultural sector, including the National Agricultural Development Plan and the agricultural and rural revival policy. This is reflected in the agricultural sector statistics of Tebessa province, where it is shown that agricultural support continues to increase and reach a considerable annual volume, sufficient to achieve positive growth, but the results obtained do not meet the desired objectives which are the achievement of local development.

Keywords: Local development, agricultural projects, agricultural support, National Plan for Agricultural Development.

Jel Classification Codes : Q10 ; Q18 ; R00 ; O20.

* Corresponding author, e-mail: tayeb.louafi@univ-tebessa.dz

I- تمهيد :

تعد مسألة التنمية المحلية من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول إدراكها، لذلك فقد حظيت عملية التنمية المحلية باهتمام خاص من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء فهي أصبحت تحتل مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية نظرا لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية ورفع لمستوى المعيشة والدخول للمواطنين، وكذلك لكونها عملية ومنهجا يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل، علاوة على كونها السبيل للوصول إلى تنمية وطنية شاملة خاصة إذا تم تفعيل برامجها في إطار نهج الاستدامة.

في إطار المسعى نحو تحقيق التنمية المحلية، لجأت الجزائر كغيرها من دول العالم على الاهتمام والتركيز على القطاعات الحساسة في الاقتصاد ومنها القطاع الفلاحي، فتنمية القطاع الفلاحي في هذه الحالة يعتبر من الأولويات خصوصا بالنسبة إلى بلد ضعيف صناعيا وعرضت للازمات البترولية مثل الأزمة التي نعيشها اليوم، ولهذا قامت الجزائر على مدار أربعة عقود من الزمن منذ الاستقلال إلى سلسلة من الإصلاحات والسياسات المتعاقبة تحت عناوين مختلفة، وقد كانت الحجة المقدمة في كل مرة ترتكز على إرادة الدولة في النهوض بهذا القطاع الحيوي، بتوفير الشروط اللازمة له على نحو يجعله قادرا على التأقلم مع المستجدات الدولية، ويعتبر التمويل العقبة الكبرى التي تحول دون تحقيق الأهداف التنموية المسطرة في شتى القطاعات، ونظرا لأهميته في تفعيل التنمية المحلية والوطنية، حاز القطاع الفلاحي الجزائري من خلال معظم الحكومات على حجم هام من التمويل اللازم لتفعيل المشروعات الفلاحية ودعمها للنهوض بالقطاع من عدة مصادر سواء عن طريق البنوك العمومية كبنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية، أو أجهزة دعم التشغيل، أو مديريات الفلاحة التابعة لوزارة الفلاحة، غير أن القطاع ظل عاجزا على تلبية الطلب الوطني على المنتجات الغذائية الأساسية.

إشكالية الدراسة: مما سبق تبرز إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها كما يلي:

ماهي الآليات المتبعة لدعم المشروعات الفلاحية في ولاية تبسة لتحقيق التنمية المحلية بها؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على البرامج والإجراءات والآليات التي قامت بها الدولة من أجل دعم وتمويل المشروعات الفلاحية، والتعرف على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهم ما جاء به، بالإضافة إلى تحليل مصادر تمويل القطاع الفلاحي في ولاية تبسة من خلال تطور التمويل الممنوح لكل مصدر وتطور حجم الإنتاج الفلاحي في الولاية.

منهج الدراسة: للوصول إلى نتائج البحث والإجابة على إشكالية الدراسة، استخدم المنهج الوصفي التحليلي من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، وكذا تم اعتماد منهج دراسة الحالة، وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الاحصائية كالجداول المتعلقة بالجانب الاقتصادي.

الدراسات السابقة: تمثلت أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة أو أحد جوانبه في الدراستين التاليتين:

- أحمد شريف، "تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، العدد 40، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009؛

هدفت الدراسة للتعرف على التجربة التنموية للجزائر والوقوف على إنجازاتها وسلبياتها والصعوبات التي واجهتها، وقد ركز الباحث في دراسته هذه عن جزء مهم من التجربة الجزائرية تمس التنمية المحلية ممثلة في البرامج القطاعية المخصصة للولايات (المحافظات) والبلديات الممولة بصفة نهائية من الموازنة العامة للدولة. أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة هي: أن البرامج المحلية تعتبر أحسن وسيلة لتحقيق التوازن الجهوي وتثبيت السكان واستقرار النشاطات ونشرها عبر كامل تراب الوطن وترقية الملائم منها بكل إقليم وتثمين الموارد المحلية، كما أن الجهود الحكومية لوحدها غير قادرة على بلوغ أهداف التنمية الشاملة والمتوازنة ما لم تكن مدعومة بالمبادرات الخاصة (مساهمة القطاع الخاصة) والمشاركة الشعبية تمويلا وإعدادا وتنفيذا وتقويما.

- غردي محمد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد جامعة الجزائر، 2012/2011.

سعت الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد الزراعي الجزائري في التنمية الاقتصادية والتطرق إلى أهم الإصلاحات التي عرفها مناخ الاستثمار في الجزائر لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية ومدى تأثيرها على الاستثمارات الزراعية وكذا التطرق إلى إشكال الدعم التي تضمنتها السياسة الزراعية بعد التسعينات، ومدى توافقها مع أشكال الدعم غير المحظور في اتفاقية الزراعية، وأخيرا إبراز أهم عناصر الاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية في إطار المنظمة

العالمية للتجارة، وأهم الالتزامات والحقوق التي توفرها هذه الاتفاقيات للدول النامية ومنها الجزائر. من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: أن التنمية الزراعية تمثل إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية، والتي تعني استخدام الموارد المتاحة طبيعية وبشرية ومالية وتكنولوجية، لإحداث زيادة متوالية في الإنتاجية والإنتاج الزراعي، يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لإفراد المجتمع، كما أبدت الجزائر إرادة قوية في تطوير وترقية الاستثمار بانتهاجها سياسة الإصلاح الاقتصادي، وسن العديد من لقوانين والتشريعات والضمانات المحفزة والمشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي، وإنشاء النظام المؤسساتي المؤطر له، وتخصيص مبالغ مالية هامة لتطويره من خلال برامج الدعم والإنعاش الاقتصادي، واهتمت الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات للدعم، تماشيا والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد بداية من التسعينات، من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على دعم القطاع الفلاحي، إن الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة يعني التوقيع على جميع اتفاقيات المنظمة دون استثناء، منها اتفاقية الزراعية والاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية، مما يترتب عليه الحصول على مجموعة من الحقوق والالتزامات، ينتج عنها آثار إيجابية وأخرى سلبية على القطاع الزراعي، وتكون أكثر سلبية على اقتصاديات الدول النامية ومنها الجزائر؛

I.1– أساسيات حول التنمية المحلية:

لقد تعددت الكتابات والتعريفات التي تبحث في هذا المفهوم نتيجة لتطور مفهوم التنمية بصفة عامة، وفي ظل هذا التطور في فكر التنمية تطور أيضا مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير من معظم الدول النامية والتي تعد كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني.

1.1. تعريف التنمية المحلية:

لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية، فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ ستينيات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم.

حيث عرفتها الأمم المتحدة "التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع"[1].

يرى الأستاذ آرثر دونهام Arthur Dunham بان "التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منتظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية"[2].

من خلال التعريفين السابقين، يمكن القول أن التنمية المحلية هي جزء مكمل للتنمية الشاملة تستهدف الارتقاء بالحياة اليومية للأفراد على المستوى المحلي عن طريق الشراكة بين جهود ومكونات المجتمع المحلي وجهود السلطات الرسمية، وذلك عن طريق برامج تنموية تنطلق من مميزات وموارد وكفاءات وثقافة المجتمع المحلي وتستهدف الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من اجل تحقيق تنمية شاملة تحقق التنمية الاقتصادية من جهة وتعزز الروابط والعلاقات الاجتماعية والثقافية من جهة أخرى.

2.1. أهداف التنمية المحلية:

إن تحقيق التنمية لمحلية مرتبط بتحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة والمبرمجة والتي من خلالها تتجسد التنمية المحلية ميدانيا وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

. **إشباع الحاجات الأساسية للأفراد:** إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق استقرار أفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين، ويعتبر العلاج والأمن والسكن واللباس والمأكل والتعليم من الاحتياجات الأساسية للأفراد المجتمع المحلي؛

. **تقليل التفاوت بين الأفراد:** ومن واجب الدولة تقليل التفاوت في الدخول والثروات والتي تعد أيضا من الأهداف العامة التي تسعى التنمية المحلية إلى تحقيقها[3]؛

. **الرفع من مستوى المعيشة:** تعمل التنمية المحلية على الرفع من مستوى المعيشة لكافة أفراد المجتمع المحلي من خلال تنمية الموارد البشرية والمادية، لذلك من الأهداف العامة للتنمية المحلية تحسين والرفع من مستوى المعيشة؛

. إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار: تسعى التنمية المحلية للتحرر من العادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائقا في سبيل التنمية والقدرة على تجاوز العوائق الفكرية والإنسانية لتحقيق حياة أفضل[4].

3.1. أبعاد التنمية المحلية:

تتمثل أبعاد التنمية المحلية في ثلاث أبعاد رئيسية وهي البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي:

. البعد الاقتصادي: تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي؛

. البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية لمشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية[5]؛

. البعد البيئي: يلعب البعد البيئي دورا هاما في التنمية المحلية، إذ تسهم البيئة السليمة في توفير العيش في شروط النظافة وأجواء الراحة والاستجمام للمجتمع المحلي، ولهذا يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف[6].

4.1. برامج التنمية المحلية في الجزائر:

تعتبر البرامج التنموية المحلية، وسيلة أساسية في تطبيق السياسة التنموية المحلية المنتهجة في ميدان التجهيز، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة للمواطنين، وهذا على ضوء الأهداف التنموية الوطنية المسطرة. تجدر الاشارة إلى أنه يمكن تجسيد التنمية المحلية من خلال برامج تنموية تتمثل أساسا في برامج التجهيز والبرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية.

1.4.1. برامج التجهيز: حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 380/82، هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية، أحدهما بلدي يتم على مستوى البلدية، والآخر قطاعي على مستوى الولاية[7].

. البرنامج البلدي للتنمية (PCD): هو عبارة عن مخطط شامل في التنمية، وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى النهوض بالتنمية المحلية وتلبية الحاجات الضرورية للمواطنين، ودعما للقاعدة الاقتصادية، ويشمل محتوى هذا المخطط عدة قطاعات تمس الحياة اليومية للمواطن كالمياه والتطهير والمراكز الصحية وغيرها، إضافة الى التجهيزات الفلاحية والقاعدية، تجهيزات الانجاز، والتجهيزات التجارية؛

. البرنامج القطاعي غير الممركز للتنمية (PSD): هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك، ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التنفيذية بعد إرسال المخططات لها، والمخطط القطاعي للولاية يعكس في المدى المتوسط البرامج والوسائل والأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة والجماعات المحلية قصد ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للولاية.

2.4.1. البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية: هي برامج تنموية جاءت في إطار الإصلاحات المتخذة من طرف الدولة في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، والتي مست كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهذه البرامج تستجيب لوضعيات معينة، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها، فبفضل تطور السوق البترولية الدولية، استفادت الجزائر من ظرف مالي مناسب تميز بفائض في التوازنات المالية الخارجية، وكذا انخفاض خدمة المديونية إلى أقل من 19% مما سعدها على تسطير هذه البرامج الجديدة، وأهم هذه البرامج: برنامج الانعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، الصناديق الخاصة.

. برنامج الإنعاش الاقتصادي (PSRE) (2001-2004): وهو برنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد إلى 4 سنوات، أي يغطي الفترة (2001-2004) بغلاف مالي قدره 525 مليار دينار، منها 114 مليار دينار للتنمية المحلية، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة، وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري، والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، إضافة إلى التكفل بالجوانب البيئية للتنمية؛[8]

. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): يهدف هذا البرنامج إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة (2001- 2004)، وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، من جهة ومن جهة أخرى مساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية

التحتية للبلاد، لاسيما شبكات النقل، والأشغال العمومية، والري والفلاحة والتنمية الريفية. يغطي هذا البرنامج الفترة (2005-2009) ويبلغ حجمه الاستثماري 9000 مليار دينار خصص منه 1908.5 مليار دينار للبرامج المحلية؛[9]

. الصناديق الخاصة: تهدف هذه الصناديق إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المختلفة بالمقارنة مع ولايات أخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية، أهمها الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب، الذي يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال، مقارنة بالمناطق الشمالية، ويشمل هذا الصندوق 13 ولاية تضم 258 بلدية، وتتمثل البرامج المرشحة للتمويل من الصندوق عملية إعادة تنشيط الواحات، مشاريع الاستصلاح المكثف وخاصة مشاريع تكثيف شبكات المنشآت القاعدية والاتصالات، بالإضافة إلى حماية وتثمين الأوساط الطبيعية للحيوانات والنباتات والأملاك الأثرية والتاريخية، بالإضافة إلى برنامج ولايات الهضاب العليا الذي يضم 19 ولاية، والذي يهدف إلى إعادة التوازن الجهوي وتوفير شروط استقرار النشاطات، وبعث التشغيل، من خلال التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية، وعلى هذا فكل هذه البرامج ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وتحقيق التنمية المحلية بالدرجة الأولى والتي من خلالها يتم تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

2.I- آليات تمويل القطاع الفلاحي:

قامت الحكومة الجزائرية بإقامة العديد من الهياكل والبرامج الداعمة للقطاع الفلاحي، والتي تهدف في مجملها إلى ترقيته وتنميته والتقليل من مشاكله، ومن بين هذه الاليات والتي ركزت عليها دراستنا برامج التجديد الفلاحي والريفي والمخطط الوطني للتنمية الريفية، هذه البرامج التي تعمل على دعم ومساعدة الفلاحين ومدهم بالأموال اللازمة من أجل تحقيق الأهداف المرغوب فيها لهذه البرامج.

1.2. سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2007-2013):

تتركز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاثة محاور أساسية وهي التجديد الفلاحي، التجديد الريفي وتعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين والمستثمرين الفلاحين وصغار المربين.

1.1.2. التجديد الفلاحي: يقوم برنامج التجديد الفلاحي على ثلاث محاور أساسية، وهي:[10]

. إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، الحليب الاصطناعي، والبقول والبطاطا، وزراعة الزيتون، والطماطم الصناعية، التشجير، النخيل، واللحوم الحمراء والدواجن، وهذه البرامج تدخل ضمن أنظمة اقتصاد المياه؛

. تطبيق نظام الضبط، والذي يهدف من جهة إلى تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب، الحليب، اللحوم، الزيتون والبطاطا) وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط، كأماكن تخزين المنتجات الفلاحية، وتوفير المذابح؛

. إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية، تعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية.

2.1.2. التجديد الريفي: تقوم هذه السياسة على أربعة محاور رئيسية، وهي:[11]

. تحديث القرى والمداشر، من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، والقضاء على السكنات الهشة وغير المستقرة، واستبدالها بمساكن وأماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة التي عادة ما تنسب إلى المدن والبلديات (الطرق، الكهرباء، الصرف الصحي، ومياه الشرب، وبناء المدارس، الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والهاتف...إلخ)؛

. تطوير وتنويع في الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وتتمثل في التنمية المحلية والتجارة، السياحة الريفية، الحرف، تثمين المنتجات المحلية، خلق وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الطاقة المتجددة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتهيئة الفضاءات والمناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية؛

. حماية وتثمين الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات، السهوب، الواحات، الجبال، الخط الساحلي والأراضي الفلاحية؛

. حماية وتثمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية، والتي تتمثل في المنتوجات الزراعية، المباني، حماية الأماكن الأثرية والثقافية، وخلق التظاهرات الثقافية في الريف.

3.1.2. تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين (PRCHAT): وتتمثل فيما يلي:[12]

- الاستثمار البشري من خلال التكفل بالقدرات البشرية للقطاع وترقيتها عن طريق برامج التكوين وبحث والإرشاد الفلاحي، إضافة إلى التطوير التقني لجعل القطاع يتماشى مع المستجدات؛

. تحديث المناهج للإدارة الفلاحية؛

- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المنظمات والوكالات المكلفة بدعم الفلاحين والعاملين في القطاع الفلاحي؛

- دعم مصالح المراقبة والحماية البيطرية والصحية النباتية، ومصالح إصدار الشهادات الصحة النباتية من البذور والشتلات، والمراقبة التقنية لمكافحة الحرائق.

2.2. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA):

لقد حظي القطاع الفلاحي باهتمام كبير من قبل السلطة الاقتصادية والسياسية في الجزائر حيث أولته عناية خاصة بين قطاعات الاقتصاد الوطني، وقد أصبح هذا القطاع يمثل الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا بوضع مخطط وطني لتنمية القطاع.

1.2.2. تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.[13]

2.2.2. أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: تتمثل أهدافه فيما يلي:[14]

- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية؛

- الاندماج في الاقتصاد الوطني؛

- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي؛

- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي؛

- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين؛

. تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف، وتكييف الإنتاج)؛

- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي؛

- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

3.2.2. تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: إن الآلية المالية المتوفرة لأجل تمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية متعددة ومتكاملة لضمان تمويل ملائم للبرنامج ولقد تكفل بعملية التمويل في البداية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وصناديقه الجهوية ثم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليقوما بتسيير الصناديق العمومية وكذا المهام المتعلقة بالقروض والتأمينات الفلاحية.

- **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA):** أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو يرمي إلى دعم المستثمرات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل النشاطات ذات الأولوية للدولة، ولقد تم وضع مجموعة من النصوص التنفيذية لهذا الصندوق في شكله الجديد وهي:[15]

- المنشور التنفيذي رقم 2000- 118 المؤرخ في 30 ماي 2000، المحدد لكيفيات تسيير الصندوق؛

- المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000، المحدد لقائمة الإرادات والنفقات للصندوق؛

- القرار الوزاري رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000، والذي يحدد شروط الاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

- **صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز:** أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1998، يهدف إلى تنشيط أعماله عبر شركة معروفة باسم "العامة للامتيازات الفلاحية"، وهو يقوم بتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي بهدف توسيع المساحات الزراعية المستغلة وخلق مناصب شغل ومراكز حيوية.

. **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA):** من مهام هذا الصندوق توفير التسهيلات للمستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الريفية والمتمثلة في التأمين الاقتصادي والفلاحي من جهة، والقروض التي يمنحها للفلاحين والقروض الممنوحة من طرف البنك الفلاحي والتنمية الريفية BADR من جهة

أخرى، ومن أجل إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الفلاحي والاستثمارات المتعلقة به، حيث ينبغي عدم اعتبار الأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برنامج التنمية الفلاحية، ولكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين[16].

II – الطريقة والأدوات :

1. مجتمع الدراسة:

تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى واقع تمويل المشروعات الفلاحية في ولاية تبسة عن طريق إبراز النقاط التالية: توزيع الأراضي الفلاحية في الولاية، الانتاج الفلاحي في الولاية خلال الفترة (2009 – 2014)، وأخيرا آليات تمويل المشروعات الفلاحية بالولاية.

2. أدوات الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على التقارير الصادرة عن مديرية الفلاحية لولاية تبسة للسنوات محل الدراسة، وكذا التقارير الصادرة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة، والتقارير الصادرة عن مؤسسات دعم التشغيل على مستوى الولاية (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، وعرض وتحليل المعلومات المجمعة كان بالاعتماد على الجداول والأشكال.

III– النتائج ومناقشتها :

1. توزيع الأراضي الفلاحية في ولاية تبسة:

تبسة هي ولاية جزائرية تقع في أقصى الشرق الجزائري لها حدود مع دولة تونس، تتربع على مساحة تقدر بـ 184 كيلومتر مربع، تتوفر ولاية تبسة على موارد طبيعية هامة ومتنوعة تشكل العمود الفقري لاقتصادها ومصدر عيش لسكانها وتشمل هذه الموارد المياه والأراضي وما تحويه من تربة ونباتات وحيوانات وتنوع حيوي. يوضح الجدول رقم (01) التوزيع العام للأراضي الفلاحية في ولاية تبسة.

تبلغ المساحة الفلاحية للولاية 1.269.358 هكتار، سيطرت الأراضي الرعوية على أكبر نسبة بـ34.20% (434.088 هكتار) من إجمالي الأراضي الفلاحية تعكس هذه النسبة طبيعة اقتصاد الولاية الذي يعتمد على تربية المواشي، واحتلت الأراضي الفلاحية المستغلة المرتبة الثانية ما نسبته 24.59% (312.175 هكتار)، وهي نسبة منخفضة تعكس ضعف الاستثمار الفلاحي المحلي على الرغم من توفر أساسيات الاستثمار من تمويل كافي وموارد طبيعية ذات جودة، وشكلت مساحة الأراضي الحلفاء نسبة 22.06% (280.000 هكتار) وهي نسبة معتبرة وهامة بالنسبة للصناعات التي تشكل الحلفاء مادة أولية فيها كصناعة الورق، والرعي وغيرها، أما فيما يخص الغابات فقد شكلت نسبة 14.57% (185.004 هكتار) وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمساحة الكلية للأراضي الفلاحية.

2. الإنتاج الفلاحي لولاية تبسة للفترة (2009– 2014):

بالنسبة للمنتوجات الفلاحية للولاية يمكن تلخيصها في الجدول رقم (02) ، والذي يوضح حصيلة الإنتاج الفلاحي في ولاية تبسة خلال الفترة (2009- 2014).

يوضح الجدول رقم (02) تطور المحاصيل الفلاحية في ولاية تبسة خلال الفترة (2009- 2014) حيث تتضح أن هناك زيادة منتظمة في حجم الإنتاج الفلاحي بالولاية من سنة إلى أخرى، بمعدل 95000 قنطار سنويا بالنسبة للحبوب، و55000 قنطار سنويا بالنسبة للإنتاج النباتي، وزيادة سنوية قدرها 3800 قنطار من اللحوم الحمراء، ومعدل 3000 لتر من منتوج الحليب، على الرغم من تزايد حجم الدعم الحكومي والتمويل الفلاحي إلا أن الزيادة السنوية في الإنتاج الفلاحي لا تعكس حقيقة هذه الزيادة، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها مشكلة تعثر المشاريع الفلاحية خلافا لمشكلات تسويق وتوزيع المنتوجات الفلاحية.

3. آليات تمويل المشروعات الفلاحية في ولاية تبسة:

سنتطرق إلى ثلاث آليات رئيسية لتمويل المشروعات الفلاحية في ولاية تبسة وهي: الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتمويل المشاريع في إطار أجهزة دعم التشغيل.

1.3. الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي في ولاية تبسة: استفادت ولاية تبسة من البرامج التمويلية الموجهة للقطاع الفلاحي في اطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) عن طريق الصناديق المنشأة لتمويل القطاع الفلاحي مثل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، الصندوق

الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA) والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) ، وقامت مديرية المصالح الفلاحية في ولاية تبسة بتمويل 7882 مشروع خلال الفترة الممتدة (من سنة 2000 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2017) عن طريق الصناديق المذكورة سابقا، حيث خصصت لذلك غطاء مالي قدر بـ7194779 ألف دينار جزائري تم استغلال 4570886 ألف دينار جزائري أي بنسبة 64% فقط، الأمر الذي يؤكد دعم الدولة للقطاع الفلاحي من خلال توفير التمويل اللازم للعمليات الاستثمارية الفلاحية، كما تثبت أن التمويل ليس دائما العائق الأساسي في عملية التطوير لكن التوجه العام لسكان المنطقة لم يكن للقطاع الفلاحي لعدة أسباب نذكر منها: ندرة اليد العاملة في هذا المجال، ظاهرة التمدن وهي تخلي سكان المنطقة الفلاحية الأصليين عن أراضيهم وممارسة نشاطات أخرى غير فلاحية، والتوجه العام والكبير للسكان المحليين نحو الوظائف الحكومية والأنشطة ذات الربح السريع، خلافا عن الصعوبات الإدارية والبيروقراطية التي ترافق تحصيل دعم أو قرض للاستفادة منه في القطاع الفلاحي، وضعف المرافقة والرقابة لأجهزة الدعم الفلاحي حتى تضمن السير الحسن للعملية الاستثمارية، يمثل الجدول رقم (03) حصيلة الدعم الفلاحي الممنوح في الولاية منذ 2000 إلى السداسي الأول من 2017.

يوضح الجدول رقم (03) تطور الدعم الفلاحي لولاية تبسة خلال الفترة (2000إلى غاية السداسي الأول من سنة 2017)، ونلاحظ تذبذب الدعم الفلاحي من سنة لأخرى حيث تم تسجيل أكبر مبلغ مخصص لدعم القطاع الفلاحي كان سنة 2015 بـ613249 ألف دينار جزائري وتم استغلال منه مبلغ 338332 ألف دينار جزائري فقط، وذلك راجع إلى انخفاض أسعار النفط سنة 2014، مما أدى الحكومة إلى التوجه لدعم القطاعات البديلة لقطاع النفط مثل القطاع الفلاحي الذي يعتبر من أهم القطاعات المشكلة للاقتصاد المحلي، بهدف زيادة مداخيل الدولة وتقليل فواتير الاستيراد وتحقيق الأمن الغذائي خارج قطاع المحروقات، ونلاحظ أيضا توجه هذا الدعم لمجالات معينة مثل الحبوب التي خصصت لها حصة الأسد من بين المجالات الأخرى، حيث تم تسجيل أكبر مبلغ مخصص لها سنة 2014 والمقدر بـ88405 ألف دينار جزائري تم استغلاله بالكامل مرفقا بالعتاد الفلاحي من جرارات وحاصدات. وهذا يدل على ميل وتركيز سكان المنطقة على الفلاحة والتي تعتبر أهم مجال في ولاية تبسة، وتبرز مجالات أخرى أيضا بعد الحبوب مثل زراعة الزيتون التي خصص لها أكبر مبلغ سنة 2015 والمقدر بـ32880 ألف دينار جزائري، ثم الأسمدة بمبلغ 25376 ألف دينار جزائري في نفس السنة، أما باقي القطاعات فكانت المبالغ المخصصة لها ضعيفة جدا خاصة في السنوات الأخيرة وتكون معدومة في مجالات أخرى مثل تشجير الفواكه وزراعة النخيل والدواجن.

2.3. التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في ولاية تبسة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية: يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) مؤسسة مالية عمومية يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ويخضع لنظام قواعد البنوك ويقع تحت وصاية وزارة المالية، كما يمثل أداة للتخطيط المالي في إطار تنفيذ المخططات والبرامج المقررة التي تستهدف رفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية خاصة تلك منها الفلاحية عن طريق توفير التمويل اللازم لنشاطها وتطورها سواء عن طريق الائتمان الفلاحي، أو تسيير الدعم الفلاحي الممنوح من طرف وزارة الفلاحة، أو تدخله كطرف ثالث ضمن التمويل الثلاثي المستحدث من طرف أجهزة الدعم المختلفة (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة) ويمثل الجدول الموالي تطور الائتمان الفلاحي الممول من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية تبسة.

يوضح الجدول رقم (04)، تطور الائتمان الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة (2012-2016) حيث نلاحظ أن التمويل التأجيري سجل أكبر عدد له سنة 2012 بـ503 مشروعا فلاحي بسبب زيادة عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والتي يدخل البنك كطرف ثالث في تركيبتها التمويلية بصفته بنك معتمد مع الوكالات السابقة التي شهدت توسعا كبيرا في تمويل المشاريع هذه السنة، ثم أنخفض تدريجيا حتى بلغ 209 مشروعا ممولا سنة 2016، كما عرف الائتمان الموجه لتربية المواشي تطورا معتبرا من سنة 2012 بـ17 مشروعا ممول إلى سنة 2016 بـ134 مشروعا نتيجة زيادة التوجه الاستثماري نحو هذا المجال. واتسم الائتمان الممنوح من طرف البنك عموما بالانخفاض التدريجي خلال الفترة (2012- 2016)، بسبب عدة عوامل أهمها تأثره المباشر بالأزمة الوطنية الحالية نتيجة انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى تقليص حجم التمويل الممنوح والمدعم في جميع القطاعات.

يوضح الشكل رقم (01) تطور حجم الائتمان الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة، حيث سجل أعلى نسبة له سنة 2012 بـ780 مشروعا ممولا نتيجة التوسع في منح الائتمان من طرف البنك حيث توافق هذه السنة تسجيل أعلى سعر للبترول الأمر الذي أدى إلى تشجيع تمويل المشاريع عن طريق أجهزة دعم التشغيل أو عن طريق البنوك، ثم سجل انخفاض بـ449 مشروعا سنة 2013، ليرتفع سنة 2014 و2015،

حيث مول البنك 532 و537 مشروعا فلاحيا على التوالي، نتيجة توجه السياسة الاقتصادية العامة لدعم القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات وزيادة حجم الدعم والتحفيزات الجبائية وغير الجبائية الممنوحة للقطاع، ثم انخفض نسبيا سنة 2016 بـ416 مشروعا ممولا.

3.3. تمويل المشاريع في إطار أجهزة دعم التشغيل: لعبت أجهزة دعم المقاولاتية المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في زيادة إنتاجية مختلف القطاعات الاقتصادية، واستفاد قطاع الفلاحة على غرار باقي القطاعات من حصة معتبرة لا تعكس حجم الإمكانيات المتاحة في الولاية بقدر ما تعكس انخفاض الطلب الاستثماري على هذا القطاع.

. التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): تمثل الوكالة هيئة إدارية تعنى بمنح امتيازات وإعفاءات تحفيزية لدعم الاستثمار المحلي، باشرت الوكالة عملها في ولاية تبسة سنة 2011 بمجمل 10 موظفين وسطاء في إطار خدمات الشباك الوحيد للمديريات التالية: مديرية الضرائب، الصندوق الوطني للعمال الأجراء، الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء، مديرية أملاك الدولة، مديرية الجمارك، السجل التجاري، البلدية، مديرية البناء والتعمير، مديرية البيئة، وكالة التشغيل على مستوى الولاية. حيث تقدم الوكالة خدمات الشباك الوحيد كأداة مرافقة فعالة للمستثمر لضمان سهولة نشاطه والحد من البيروقراطية وتحقيق أهدافه في الوقت المناسب. بالإضافة إلى 10 موظفين من أصحاب الشهادات بما فيهم مدير الوكالة، لكن الملفت للانتباه أن حجم الموظفين لا يتناسب مع حجم المشاريع في طور المعالجة لا كما ولا كيفا، وفيما يلي بعض الإحصائيات للوكالة من سنة 2011 إلى غاية بداية 2017.

يوضح الجدول رقم (05)، حجم المشاريع المستفادة من خدمات الوكالة حيث مثلت المشاريع الفلاحية ما نسبته 4.44% بـ29 مشروعا، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالإمكانيات الفلاحية التي تحوزها الولاية والتحفيزات الكبيرة الممنوحة لهذا القطاع سواء الجبائية أو شبه الجبائية، إلا أن توجه المستثمرين كان أغلبه نحو مجال النقل بنسبة 54.52%، والبناء بنسبة 16.85%، وذلك راجع لكون هذه القطاعات تتميز بالربح السريع، ولكنها ذات قدرة منخفضة على خلق مناصب عمل مقارنة مع القطاع الفلاحي الذي ساهمت ندرة اليد العاملة المؤهلة في تخفيض حجم الاستثمار فيه.

. التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): تمثل الوكالة حجاز مهم مدعم يهدف إلى ترقية الاستثمار المحلي من خلال تمويل المشاريع المقاولاتية في كل المجالات، سواء عن طريق التمويل الثنائي الذي يكون بين العميل والوكالة، أو الثلاثي الذي تمول فيه البنوك المعتمدة ما نسبته 70% من حجم المشروع، بدأت الوكالة نشاطها في ولاية تبسة سنة 1988 ويوضح الجدول رقم (06) تطور المشاريع الفلاحية وعدد المناصب المستحدثة في هذا القطاع خلال الفترة (2011- 2016).

عملت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على المساهمة في تمويل القطاع الفلاحي، حيث مولت ما يقارب 141 مشروعا من إجمالي المشاريع الممولة خلال الفترة (2011- 2016)، واستحدثت 228 منصب عمل في القطاع، وكانت سنة 2016، السنة التي سجلت فيها أكبر عدد من المشاريع الفلاحية والمناصب المستحدثة في القطاع بـ64 مشروعا و86 منصب شغل مسيطرة بذلك على أكبر نسبة مشاريع ممنوحة ومناصب عمل من إجمالي المشاريع الممنوحة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة خلال سنة 2016، تعتبر مساهمة الوكالة في تمويل القطاع الفلاحي معتبرة مقارنة بمساهمتها التمويلية في القطاعات الأخرى، غير أن التمويل الممنوح من طرفها يخضع للطلب من طرف السكان المحليين الذين يفضلون الاستثمار في قطاعات أخرى توفر تحفيزات أكبر من قطاع الفلاحة.

. التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM): تأسست الوكالة سنة 2004. تتمثل مهمتها في تعزيز إنشاء المشاريع المصغرة في المناطق الحضرية والريفية، وتشجيع بروز الأنشطة الاقتصادية والثقافية التي تولد الدخل في المناطق الريفية، هدفها الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على" الاعتماد على النفس"،" المبادرة الذاتية "وعلى" روح المقاولة"، لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي، وفيما يلي بعض إحصائيات الوكالة في نشاطها المقاولاتي الفلاحي. قامت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وفاق للجدول رقم (07) بتمويل القطاع الفلاحي بما نسبته 15.45% من إجمالي التمويل الممنوح بـ2150 مشروعا ممولا منذ بداية نشاطها حتى سنة 2015 من أصل 13919 مشروعا، وهي نسبة معتبرة تعكس توجه الوكالة في تطوير التنمية الفلاحية عن طريق القروض المصغرة غير أنها مولت بشكل كبير الصناعات الحرفية والنقل والصناعات الصغيرة أكثر من القطاع الفلاحي الذي يتطلب تمويلا أكبر من القطاعات الأخرى.

IV- الخلاصة :

إن آليات تمويل القطاع الفلاحي ودعم المشروعات الفلاحية في ولاية تبسة توضح بأن الدعم الحكومي في تزايد مستمر وبحجم معتبر سنويا، حيث قامت الحكومة بإقامة العديد من الهياكل والبرامج الداعمة لهذا القطاع والتي تهدف في مجملها إلى ترقيته وتنميته والتقليل من مشاكله، حيث استفادت الولاية من قدر معتبر من هذا التمويل وكان كفيلا بتحقيق نمو إيجابي في هذا القطاع إلا أن النتائج المحققة لا ترقى لحجم التمويل المبذول والتي تهدف لتحقيق الأمن الغذائي، أما بالنسبة لآلية الائتمان الفلاحي فقد سجل انخفاضا خلال السنوات الأخيرة نتيجة تأثره بنقص سيولة الخزينة العمومية للدولة والتي كانت في العديد من المرات هي التي تعوض خسائر البنوك في قروضها الفلاحية كما حدث مع مسح ديون الفلاحين الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الثمانينات وأيضا قروض الدعم الفلاحي المتعثرة في معظمها والتي منحت من قبل القرض التعاضدي الفلاحي بنك في إطار مشاريع الدعم الوطني للفلاحة في كل ولايات الوطن بما فيها ولاية تبسة، وأما التمويل الممنوح من طرف وكالات التشغيل في ما يخص قطاع الفلاحة وغيرها فهو لازال قائما ولكن بمعدلات منخفضة بما يتماشى مع الوضعية الحالية للجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول. وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

- عرف الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي في ولاية تبسة تزايدا سنويا نتيجة التوجه العام نحو مبدأ التنويع الاقتصادي الذي يدعم تطوير كافة القطاعات ودمجها في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر، وبالرغم من ذلك فإن نسبة استغلال الدعم الحكومي من طرف مديرية الفلاحة في الولاية لم يتجاوز 64% في بداية سنة 2017 نتيجة انخفاض الطلب الاستثماري في هذا القطاع؛
- يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر مؤخرا؛
- سجل التمويل الفلاحي البنكي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالات تبسة انخفاضا في السنوات الأخيرة مقارنة مع سنة 2012، أين سجل أكبر نسبة، بسبب تقليص التمويل الممنوح من طرف وكالات التشغيل) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (والتي يدخل فيها البنك كطرف ثالث في تمويل مشاريعها)، وهذا ما يؤكد غياب سياسة ائتمانية للبنك تتماشى وطبيعة المشاريع الفلاحية من حيث الضمانات وأسلوب السداد بعيدا عن الدعم الحكومي ووكالات التشغيل؛
- ساهمت وكالات التشغيل (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)، بنسب متفاوتة في تطوير القطاع الفلاحي في الولاية إلا أن عوائدها الفعلية لم ترقى لحجم الجهد المبذول وحجم المتوقع من النشاط الفلاحي في ولاية تبسة التي تعد مدينة فلاحية بالفطرة فقط لا بالاستثمار المثمر؛
- تطوير الفلاحة وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، يتطلّب الاستمرار في تجديد الاقتصاد الفلاحي، الذي يقوم على توفير بيئة محفّزة، وانتهاج سياسة رشيدة فعالة لدعم المشروعات الفلاحية في الجزائر؛
- الخطط والبرامج ذات البعد الوطني والتسيير المركزي (المخططات البلدية للتنمية) تبقى بعيدة عن التكفل بالاحتياجات المحلية الخاصة وتعجز عن تحقيق التوازن الجهوي؛ ما لم تكن مصحوبة ببرامج محلية يتم إعدادها والتخطيط لها وتنفيذها محليا؛
- عدم اهتمام الشباب بالقطاع الفلاحي والاستثمار في المشاريع الفلاحية.

- ملاحق :

الجدول رقم (01): التوزيع العام للأراضي الفلاحية في ولاية تبسة.

توزيع الأراضي	المساحة (هكتار)	النسبة (%)
الأراضي الفلاحية المستغلة	312175	24.59
أراضي رعوية	434088	34.20
الغابات	185004	14.57
الأراضي الحلفاء	280000	22.06
مساحات أخرى	58091	4.58
مجموع الأراضي الفلاحية	1269358	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات المديرية الفلاحية لولاية تبسة.

الجدول رقم (02): تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية تبسة خلال الفترة (2009– 2014). (الوحدة بالقنطار).

نوع المنتوج	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القمح الصلب	617830	638400	702500	719900	760000	797500
القمح اللين	57200	59600	64000	72000	73000	78400
الشعير	771900	814600	917000	948000	971000	1044000
الشوفان	3900	4300	5000	7500	8000	9200
حصيلة إنتاج الحبوب	1450830	1516900	1688500	1747400	1812000	1929100
الأعلاف	239000	247900	258900	270600	277900	315000
البستنة	507600	519200	543800	544900	581900	590800
البطاطا	293400	297400	319000	315000	338000	344600
البصل	32500	33900	38000	40000	41300	44300
البذور	26500	27600	30000	31700	34500	36100
الزيتون	15000	17500	21800	25000	30500	33500
زيت الزيتون	11800	14000	18000	21000	25000	28000
التمر	14500	14900	16900	17900	20000	21000
حصيلة الإنتاج النباتي	1140300	1172400	1246400	1266100	1349100	1413300
اللحوم الحمراء –الأبقار–	11060	11450	11850	12260	12690	13110
اللحوم الحمراء –الأغنام–	79180	81560	84830	87770	90770	93850
اللحوم الحمراء –الماعز–	10320	10630	11050	11430	11830	12230
اللحوم الحمراء –الجمال–	160	160	170	170	180	190
حصيلة إنتاج اللحوم	100720	103800	107900	111630	115470	119380
اللحوم البيضاء	30690	31961	33260	34590	35960	37360
حليب الأبقار (1000 لتر)	9611	10040	10561	11140	11752	12574
حليب النعجة (1000 لتر)	59341	60528	62344	64214	66140	68124
حليب ماعز (1000 لتر)	15845	16479	17138	17824	18537	19278
حليب الجمال (1000 لتر)	130	135	140	146	152	163
حصيلة الحليب	84927	87182	90183	93324	96581	100139
تجميع الحليب (1000 لتر)	332	407	449	496	588	700
البيض (1000 وحدة)	30367	30822	31284	31751	32230	33197
العسل (لتر)	690	760	800	940	1030	1120
الصوف	5560	5570	6010	6230	6770	7240

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مقدمة من طرف مديرية الفلاحة بولاية تبسة.

الجدول رقم (03): حصيلة الدعم الفلاحي الممنوح لولاية تبسة خلال الفترة (2000 – 2017). الوحدة (1000 دج)

السنوات	2013 –2000		2014		2015		2016		السداسي الأول من 2017	
المجالات	المبلغ المخصص	المبلغ المستغل	المبلغ المخصص	المبلغ المستغل	المبلغ المخصص	المبلغ المستغل	المبلغ المخصص	المبلغ المستغل	المبلغ المخصص	المبلغ المستغل
الحبوب	219189	190878	88405	88405	43918	43918	50968	50968	49860	49860
الأعلاف	63225	18169	0	0	0	0	0	40	0	0
تشجير الفاكهة	150893	78690	0	0	0	0	0	0	0	0
زراعة الزيتون	364802	150166	5650	6264	32880	7344	0	2342	0	300
زراعة النخيل	134191	99791	0	280	0	0	0	0	0	0
حفر الآبار	1284500	966587	0	4920	4000	0	0	2400	0	0
الأحواض	493160	372980	0	900	600	0	0	300	0	0
مضخات	477069	370238	0	1729	700	0	0	240	0	0
مرشات	296327	213527	215	1096	1472	0	3261	840	288	0
عتاد فلاحي آخر	814243	480957	0	4162	12188	0	4015	2887	453	0
تربية النحل	239760	191291	959	2319	6400	2350	0	900	0	0
الألبان	15906	7481	0	0	0	0	0	0	0	0
مشتله أشجار	25436	8521	0	0	0	0	0	0	0	0
بيوت بلاستيكية	15974	2259	0	90	0	0	0	0	0	0
دواجن	35855	21400	0	0	0	0	0	0	0	0
الأسمدة	103589	103589	19484	19484	25376	25376	16770	16770	13280	13280
بناء بيوت للماشية	692	0	0	192	0	0	0	0	0	0
أخرى	36661	16481	1879	499	897	441	0	207	0	0
المجموع	4771472	3274597	116592	130340	128431	79429	75014	77894	63881	63440
حصادات	170615	107461	66905	11807	35759	3984	16048	16048	0	0
جرارات	625104	73907	116388	93263	308506	142867	168579	171589	31009	29636
معدات مرافقة	161375	5275	15108	969	36364	7863	7480	7480	3265	3040
تجديد الحصادات	24000	12644	89873	89873	104189	104189	6972	6972	43690	43690
المجموع	981094	199287	288274	195912	484818	258903	199079	202089	77964	76366
المجموع الكلي	**5752566**	**3473884**	**404866**	**326252**	**613249**	**338332**	**274093**	**279983**	**141845**	**139806**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مقدمة من طرف مديرية الفلاحة لولاية تبسة.

الجدول رقم (04) تطور الائتمان الفلاحي الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة خلال الفترة (2012–2016).

نوع التمويل	2012	2013	2014	2015	2016
التمويل التأجيري	503	178	296	263	209
تربية النحل	06	02	03	03	03
تجميع الحليب	03	03	14	13	10
تربية الدواجن	20	11	14	23	16
استصلاح الأراضي	03	–	01	–	–
تربية المواشي	17	10	42	103	134
الأشغال الغابية	04	02	01	–	03
صناعة أغذية المواشي	01	–	–	–	–
الفلاحة الكبرى	01	01	02	04	02
صناعة الزيتون	11	04	15	06	–
زراعة الخضروات	03	01	03	03	–
زراعة الأشجار المثمرة	05	02	06	–	–
الجزارة	02	03	06	01	–
مصنع الحليب	01	–	02	–	–
زراعة الحبوب	200	114	112	87	32
تسمين الطيور صناعيا	–	–	01	27	01
البيطرة	–	–	03	02	03
زراعة النخيل	–	–	–	01	01
المشاتل	–	–	–	01	01
تربية الجمال	–	–	–	–	01
مصنع العجائن	–	–	01	–	–
المجموع	**780**	**331**	**532**	**537**	**416**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية تبسة.

الجدول رقم (05): عدد المشاريع المقدمة من طرف الوكالة منذ (2011 إلى غاية 2017/02/18).

قطاع النشاط	الفلاحة	طاقة ومياه	صناعة	صناعة النسيج	كيمياء وبلاستيك	صناعة غذائية	صناعة الجلود	النقل
عدد المشاريع	29	7	17	02	08	48	08	356
النسبة (%)	4.44	1.07	2.6	0.31	1.23	7.35	1.23	54.52

قطاع النشاط	السياحة	الصحة	الاتصال	الخدمات	البناء	استثمارات أخرى	المجموع
عدد المشاريع	03	11	01	13	110	40	653
النسبة (%)	0.46	1.68	0.15	1.99	16.85	6.12	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مقدمة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية تبسة.

الجدول رقم (06): عدد المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة خلال الفترة (2011-2016).

القطاع	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مناصب الشغل المستحدثة في الفلاحة	54	16	26	19	27	86
إجمالي المناصب المستحدثة	**1086**	**740**	**844**	**418**	**242**	**175**
عدد المشاريع الفلاحية	22	12	14	12	17	64
مجموع المشاريع الممولة	**738**	**1204**	**1390**	**323**	**160**	**122**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تبسة.

الجدول رقم (07): عدد المشاريع الفلاحية الممولة من طرف الوكالة خلال الفترة (2005-2015).

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)
القطاع الفلاحي	2150	15.45
عدد المشاريع الإجمالية	**13919**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية تبسة.

الشكل رقم (01): تطور إجمالي الائتمان الممنوح من طرف البنك (2012-2016).

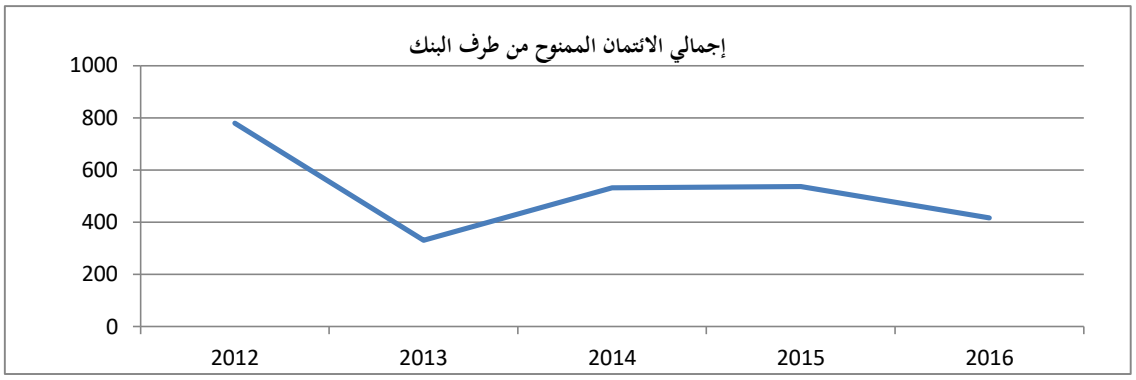

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (04).

- الإحالات والمراجع :

[1] خيضر خنفري (2011)، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، رسالة دكتورة، جامعة الجزائر، ص ص: 17،18.

[2] مصطفى الجندي (1987)، **الإدارة المحلية واستراتيجيتها**، منشأة المعارف ، الإسكندرية، مصر، ص: 132.

[3] محمد بالخير (2005)، **التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ، ص: 40.

[4] نفس المرجع السابق، ص: 41.

[5] أحمد غربي (2010)، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية ، العدد الرابع ، جامعة المدية ، ص ص: 48- 49.

[6] نفس المرجع السابق، ص: 49.

[7] المادة 60 من قانون الولاية.

[8] باية ساعو (2008)، **الانعاش الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 132.

[9] محمد سعودي (2007)، **أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 188.

[10] MADR, , La politique de renouveau agricole et rural en Algérie, Novembre 2010, P:02.

[11] MADR, La Politique du Renouveau Rural en Algérie, 2012, P:09.

[12] MADR, La Politique du Renouveau Rural en Algérie,2012, P:10.

[13] سلطانة كتفي (2006)، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000– 2005) في ولاية قسنطينة**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، ص7.

[14] ريم قصوري (2012)، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار , عنابة , الجزائر, ص140.

15 دهينة مجدولين (2016)، استراتيجية **التنمية الفلاحية لولاية بسكرة، آفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 38.

16 نفس المرجع السابق، ص 39.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

بوهلال محمد، الوافي الطيب، (2019)، **دعم المشروعات الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر – دراسة حالة ولاية تبسة خلال الفترة 2000–2017** ، مجلة الباحث، المجلد 19(العدد 01)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 435-449.